Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 721 -745 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The Russia-Ukraine War Post-2022: Economic and Geostrategic Dimensions

Researcher. Shatha Lateef Abdul-Rasool

University of Baghdad- College of Political Science, shatha.lateef1992@gmail.com

ARTICLE INFORMATION

Received: 28 Jun 2026
Accepted:25 Jul 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

-Russia
- Ukraine
- Economic dimensions
- geostrategic
-War

ABSTRACT

This research examines and analyzes the 2022 Russo-Ukrainian War and its economic dimensions by tracing its historical roots and deconstructing its current geostrategic determinants. The study is premised on the hypothesis that the contemporary conflict is not merely a traditional border dispute, but rather a systemic clash linked to the Russian security doctrine, which views Ukrainian geography as a red line for safeguarding its national security and defensive depth in the face of Western expansion.

The research highlights the motives and catalysts that led to the resurgence of a comprehensive military confrontation, tracking the deep waves and repercussions the war has left on the structure of the global economy. The findings demonstrate that the war induced a cross-border structural shock, resulting in the re-engineering of global energy markets and severe disruptions in supply chains and basic commodities. This, in turn, triggered record-breaking inflationary waves that forced major central banks to alter their monetary policies.

The study also concludes that this conflict, through its intersection with other regional issues—such as Iran-US tensions—is accelerating the birth of a new international order based on technological and energy alliances, as well as multiple interest-based blocs. Consequently, this obliges regional and international powers to adopt flexible strategies grounded in diversifying partnerships, localizing defense industries, and securing independent supply chains to ensure their economic and political stability.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات: 721- 745، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

الحرب الروسية الاوكرانية بعد العام 2022 وابعادها الاقتصادية و الجيوستراتيجية

الباحثة. شذى لطيف عبد الرسول
جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية ، shatha.lateef1992@gmail.com

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ٢٨ حزيران ٢٠٢٦
تاريخ القبول :٢٣ تموز٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل الحرب الروسية الأوكرانية لعام 2022 وأبعادها الاقتصادية و الجيوستراتيجية من خلال تتبع جذورها التاريخية وتفكيك محدداتها الجيوستراتيجية الراهنة وانطلق البحث من فرضية مفادها أن الصراع المعاصر ليس مجرد نزاع حدودي تقليدي، بل هو صدام نسقي يرتبط بالعقيدة الأمنية الروسية التي ترى في الجغرافيا الأوكرانية خطاً أحمر لحماية أمنها القومي وعمقها الدفاعي في مواجهة التمدد الغربي.

وقد سلط البحث الضوء على الدوافع والمحفزات التي أدت إلى تجدد المواجهة العسكرية الشاملة، متتبعاً التموجات والارتدادات العميقة التي خلفتها الحرب على بنية الاقتصاد العالمي. وأظهرت النتائج أن الحرب أحدثت صدمة هيكلية عابرة للحدود تسببت في إعادة هندسة أسواق الطاقة العالمية، واضطراب حاد في سلاسل التوريد والسلع الأساسية، مما أفرز موجات تضخمية قياسية دفعت البنوك المركزية الكبرى لتغيير سياساتها النقدية.

كما خلص البحث إلى أن هذا الصراع، بتداخله مع ملفات إقليمية أخرى كالتوترات الإيرانية الأمريكية يسهم في تسريع ولادة نظام دولي جديد قائم على التحالفات التقنية والطاقوية وتعدد الكتل المصلحية، مما يفرض على القوى الإقليمية والدولية تبني استراتيجيات مرنة تقوم على تنويع الشراكات وتوطين الصناعات الدفاعية وتأمين سلاسل إمداد مستقلة لضمان استقرارها الاقتصادي والسياسي.

الكلمات المفتاحية:

- روسيا
- اوكرانيا
- ابعاد اقتصادية
- جيوستراتيجية
- حرب

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

تعد الحرب الروسية الأوكرانية واحدة من أكثر المنعطفات التاريخية خطورة في منظومة العلاقات الدولية منذ أفول الحرب الباردة، إذ تحمل في طياتها نذر صراع عسكري واسع النطاق على الأراضي الأوروبية تتشابك فيه مصالح القوى الكبرى كولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو إن هذا التوتر المتصاعد ليس وليد اللحظة، بل هو نتاج تراكمات وخلافات فرعية عميقة غذّت الصراع الأساسي؛ فمنذ عام 2014، وتحديداً عقب سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم دخلت العلاقة نفقاً مظلماً من التوتر المستمر، فبينما تؤكد اوكرانيا إصرارها على استعادة سيادتها على القرم عززت روسيا قبضتها هناك بمنح السكان الجنسية الروسية في خطوة كرست الانقسام ولا تقتصر أبعاد المواجهة على القرم فحسب، بل يبرز إقليم "دونباس" كبؤرة استنزاف دامية تشهد قتالاً مستمراً بين الجيش الأوكراني والانفصاليين المدعومين من روسيا ، مما جعل فرضية الحرب الشاملة واقعاً مرجحاً في حسابات المحللين السياسيين وفي هذا السياق المعقد، تبرز الولايات المتحدة الامريكية كلاعب محوري لا يمكن تجاوز دوره، إذ تتحرك الولايات المتحدة الامريكية وفق أجندة استراتيجية تهدف من خلالها إلى إضعاف روسيا وإلحاق الهزيمة بها ليس لحماية اوكرانيا، بل لتقويض طموحات روسيا في بناء تحالفات استراتيجية مع الصين، الخصم اللدود لأمريكا إن استدراج روسيا إلى حرب استنزاف طويلة يعني استنزاف قدراتها المادية والعسكرية وهو ما يصب مباشرة في مصلحة التوجهات الأمريكية وبالنظر إلى كل هذه المعطيات يتضح أن هذه الأزمة ليست صراعاً حدودياً محدوداً، بل هي زلزال جيوسياسي تمتد ارتداداته لتطال الأمن والاقتصاد العالميين، نظراً لثقل الأطراف المنخرطة فيها ومكانتها الاستراتيجية على الساحة الدولية.

أولاَ/ إهداف البحث:

1. تفكيك الجذور التاريخية والمنعطفات الحرجة: يسعى البحث إلى تتبع التطور الزمني للعلاقات بين روسيا و اوكرانيا ، للوقوف على المحطات الأساسية التي ساهمت في تحويل الخلاف السياسي إلى صدام مسلح.
2. تحليل الوزن الجيوستراتيجي لأوكرانيا: يهدف البحث إلى تشخيص المقومات الجغرافية والأمنية التي تجعل من أوكرانيا عمقاً حيوياً ومحورياً في عقيدة الأمن القومي الروسي.
3. استقراء دوافع تجدد الصراع الراهن: يطمح البحث إلى رصد وتحليل المحفزات المباشرة والأسباب الراهنة التي فجرت المواجهة العسكرية الشاملة في عام 2022 وما تلاها.
4. قياس الأبعاد التدميرية على طرفي النزاع: تبيان طبيعة الانكماش الاقتصادي والدمار الهيكلي والتكلفة المالية المباشرة التي تكبدها الاقتصادان الروسي والأوكراني جراء الحرب والعقوبات.
5. تشخيص الانعكاسات الاقتصادية العابرة للحدود: يهدف البحث إلى رصد تموجات الحرب في الأسواق الدولية، وتحديداً من خلال قياس أثرها على اضطراب سلاسل التوريد، وقفزات أسعار الطاقة والغذاء وتفاقم معدلات التضخم العالمي.

ثانياَ/ أهمية البحث :

يستمد البحث أهمية من الجوانب الآتية:

1. الأهمية الاستراتيجية: تكمن في تسليط الضوء على "الموضع الجيوسياسي" لأوكرانيا كبوابة للنفوذ الروسي وحصن أخير ضد تمدد حلف الناتو.
2. الأهمية السياسية: توضيح ترابط الملفات الدولية، لاسيما كيف استثمرت روسيا الصراع الإيراني الأمريكي الأخير لتخفيف الضغط عنها في الجبهة الأوروبية، مما يعيد تعريف التحالفات في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية.

ثالثاَ/ الإشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس: كيف ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية بعد عام 2022 في إعادة صياغة هيكلية النظام الدولي، وهل نجحت روسيا من خلال هذه المواجهة في كسر أحادية القطبية الأمريكية وفرض التعددية القطبية كواقع جيوسياسي جديد؟ وينبثق عن هذا التساؤل قضايا فرعية تتعلق بمدى انكشاف الضعف الأوروبي أمام الصعود العسكري الروسي، وأثر التحالفات الناشئة (خاصة مع إيران والصين) في إضعاف فاعلية العقوبات والضغط الغربي.

رابعاَ / الفرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث: "أن الحرب في أوكرانيا لم تكن مجرد نزاع حدودي، بل هي أداة روسية لإعادة التوازن العالمي؛ اذ أدى استمرار الحرب وتوسع دائرة الاستقطاب الدولي إلى كشف تراجع الهيمنة الأمريكية، مما مهد الطريق لنشوء نظام دولي متعدد القوى، ساهمت فيه الأزمات الجانبية (مثل التوترات الإيرانية الأمريكية) في تعزيز الموقف الروسي وإرباك الاستراتيجية الغربية.

خامساَ /منهجية البحث :

لتحقيق أهداف البحث، سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

1. المنهج الواقعي: لفهم الصراع من منظور القوة والمصالح القومية والأمن الاستراتيجي وتفسير التحركات الروسية كدفاع عن "المجال الحيوي".
2. منهج تحليل النظم : لدراسة أثر الحرب على استقرار النظام الدولي والتغيرات التي طرأت على موازين القوى بين الأقطاب الكبرى.
3. المنهج الوصفي التحليلي: لرصد الوقائع الميدانية والسياسية بعد عام 2022 وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد والأمن العالمي.

سادساَ/ هيكلية البحث :

تم تقسيم هذا البحث إلى مباحث رئيسية، ينطوي كل منها على مطالب فرعية وفق الآتي:

المبحث الاول: الخلفية التاريخية والأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الروسي

المطلب الاول : التطور التاريخي للعلاقات الروسية الأوكرانية ومحطات الأزمة

المطلب الثاني : المقومات الجيوستراتيجية للدولة الأوكرانية من منظور روسيا الأمني

المبحث الثاني : مجريات تجدد الصراع والأبعاد الاقتصادية والجيوستراتيجية للحرب الروسية الأوكرانية

المطلب الاول : دوافع وأسباب تجدد الصراع الروسي الأوكراني

المطلب الثاني : قراءة في الأبعاد الاقتصادية والجيوستراتيجية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها

المبحث الأول

الخلفية التاريخية والأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الروسي

إن فهم طبيعة الصدام الراهن يتطلب غوصاً في أبعاد الجغرافيا والتاريخ التي تربط روسيا بأوكرانيا. يستعرض هذا المبحث التدرج الزمني وأبرز المحطات التاريخية التي شكلت ملامح الأزمة الروسية الأوكرانية وصاغت مساراتها، كما يسلط الضوء على تحليل الأهمية الجيوستراتيجية الحيوية التي تحظى بها أوكرانيا في المنظور الروسي، بوصفها منطقة ارتكاز أمني وعمقاً دفاعياً لا يمكن تجاوزه في حسابات الأمن القومي للكرملين.

المطلب الاول

التطور التاريخي للعلاقات الروسية الأوكرانية ومحطات الأزمة

تضرب جذور القضية الأوكرانية المعاصرة في عمق التاريخ الحديث، وتحديداً منذ عام 1991 مع تفكك الاتحاد السوفيتي ونيل أوكرانيا استقلالها؛ إذ شهد عام 1994 توقيع "مذكرة بودابست" التي تعهدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام سيادة وحدود أوكرانيا مقابل تخلي الأخيرة عن ترسانتها النووية الموروثة لصالح روسيا الاتحادية، "إلا أن الحسابات الجيوبوليتيكية فرضت واقعاً مغايراً في شرق أوروبا مع توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقاً، بانضمام التشيك والمجر وبولندا عام 1999، ثم توالي انضمام (9) دول أخرى بين عامي 2004 و2009 شملت جمهوريات سوفيتية سابقة مثل (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) ودولاً من المعسكر الشرقي السابق مثل (بلغاريا رومانيا وسلوفاكيا) بالإضافة إلى ألبانيا ودولاً من يوغوسلافيا السابقة مثل (سلوفينيا، كرواتيا) وصولاً إلى انضمام الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، ليصبح مجموع الدول المنضمة بين عامي 1999 و2020 نحو 14 دولة تشكل نصف أعضاء الحلف الذي تأسس عام 1949 [1]. ومع صعود الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للسلطة عام 1999 وفوزه بانتخابات 2000 و2004، سعى لفرض هيمنة كاملة على مقدرات الدولة السوفيتية السابقة سياسياً وعسكرياً متبنياً عقيدة الحفاظ على حدود "روسيا الاتحادية" بالقوة لاسيما مع اندلاع "الثورات الملونة" في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان والتي أفرزت نخبة ليبرالية اعتبرتها روسيا الاتحادية "مؤامرة أمريكية" لتقويض نفوذها وتهديداً مباشراً لنظامها، مما دفعها لإثارة القلاقل في أوكرانيا عام 2004 وشن حرب ضد جورجيا عام 2008 لدعم انفصال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لاسيما وأن روسيا الاتحادية ترى في بيلاروسيا وأوكرانيا مناطق عازلة يمثل انضمامها للناتو حصاراً لحدودها، وهو التخوف الذي تضاعف بعد قمة بوخارست عام 2008 التي رحبت بعضوية أوكرانيا وجورجيا، مما اعتبرته روسيا الاتحادية إعلاناً للحرب، فباشرت مواجهاتها العسكرية بضم الأقاليم الجورجية ثم التدخل في أوكرانيا عام 2014 وضم شبه جزيرة القرم [2].

شهد عام 2013 اندلاع موجة احتجاجات واسعة ضد الرئيس الأوكراني "يانكوفيتش" إثر تراجعه عن توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي فضل "يانكوفيتش" حينها قبول العرض الروسي الذي تضمن شراء سندات أوكرانية بقيمة (15) مليار دولار وتخفيض أسعار الغاز بنسبة الثلث تقريباً لتخفيف الأعباء عن الخزانة الأوكرانية, أدى هذا التحول إلى انقسام حاد في الداخل الأوكراني بين تيار مؤيد للتقارب مع روسيا وآخر يدفع باتجاه التكامل مع أوروبا وتصاعدت حدة الاحتجاجات حتى انتهت بالإطاحة بـ "يانكوفيتش" وفراره إلى موسكو في فبراير 2014 وعقب ذلك، تولت إدارة انتقالية موالية للغرب مقاليد الحكم، تلتها انتخابات أفرزت حكومة جديدة برئاسة "أرسيني ياتسينيوك" استغلت روسيا حالة الفراغ السياسي في أوكرانيا لتعزيز أمنها القومي، معتبرة أن التطورات تهدد مصالحها وعليه، قامت بضم شبه جزيرة القرم رسمياً عقب استفتاء شعبي أجري في 16 مارس 2014، أيد فيه (96.77%) من المشاركين الانضمام إلى الاتحاد الروسي ,أثار هذا التحرك اتهامات دولية لروسيا بخرق "مذكرة بودابست" التي وقعتها (روسيا، الولايات المتحدة، بريطانيا) لضمان سيادة وأمن أوكرانيا مقابل تخلّيها عن ترسانتها النووية ونتيجة لذلك فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حزمة عقوبات اقتصادية استهدفت شخصيات ومؤسسات روسية وقطاعات السلاح، والنفط، والخدمات التقنية الموجهة للقرم وفي نوفمبر 2018، تزايدت حدة التوتر بعد احتجاز البحرية الروسية لثلاث سفن أوكرانية بتهمة انتهاك مياهها الإقليمية وإغلاق مضيق "كيرتش" الرابط بين البحر الأسود وبحر آزوف هذا التصعيد دفع الحكومة الأوكرانية لاتخاذ مواقف أكثر صرامة من جانب اخر وفي مارس 2019 جرت الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز "فولوديمير زيلينسكي" (مرشح حزب خادم الشعب) بنسبة (73.2%) متفوقاً على منافسه "بوروشينكو" الذي حصل على (25%) وقد أبدى الجانب الروسي حينها نوعاً من التفاؤل الحذر بوصول رئيس جديد "غير خبير" بالسياسة التقليدية، بينما ساد القلق في الأوساط الأوكرانية من احتمالية وقوع البلاد تحت الضغوط الروسية مجدداً [3]. من جانب اخر, تمثلت المحاولات الدولية لاحتواء التصعيد العسكري في شرق أوكرانيا (إقليم دونباس) في التوقيع على "بروتوكول مينسك" (مينسك 1) في سبتمبر 2014 والذي سعى لفرض وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى إلا أن استمرار العمليات القتالية أدى إلى انهياره وفي فبراير 2015، أُبرمت اتفاقية "مينسك 2" برعاية (ألمانيا وفرنسا) ضمن إطار "مجموعة نورماندي" ووضعت خارطة طريق تدمج بين الشقين العسكري والسياسي، من خلال منح وضع قانوني خاص لمنطقتي دونيتسك ولوغانسك وإجراء انتخابات محلية مقابل استعادة أوكرانيا لسيطرة حدودها الدولية ومع ذلك، ظل تنفيذ الاتفاقية متعثراً بسبب الخلاف الجوهري حول تسلسل البنود؛ إذ تمسكت أوكرانيا بالأولوية الأمنية (السيطرة على الحدود) بينما شددت روسيا على الأولوية السياسية (الحكم الذاتي) مما جعل الاتفاقية تدخل في حالة من الجمود السياسي حتى عام 2022 [4].

المطلب الثاني

المقومات الجيوستراتيجية للدولة الأوكرانية من منظور روسيا الأمني

تُعد أوكرانيا الملقبة بـ "دولة الحافة" حجر الزاوية في التوازن الجيوسياسي بمنطقة أوراسيا نظرًا لموقعها الاستراتيجي فوق سهل فسيح يمتد على مساحة تزيد عن 600 ألف كم^2 مما جعلها ثالث أكبر دول الاتحاد السوفيتي السابق من حيث المساحة وتمتلك هذه الدولة أهمية استثنائية لروسيا الاتحادية ليس بسبب حدودها المشتركة الطويلة التي تصل إلى 1576 كم وسواحلها الحيوية على البحر الأسود فحسب، بل لكونها تمثل امتداداً عرقياً ومذهبياً وتاريخياً وثيقاً ضمن الدائرة الثقافية السلافية الأرثوذكسية منذ القرن السابع عشر, إن فقدان أوكرانيا بالنسبة لموسكو يتجاوز الأبعاد السياسية ليصيب الذاكرة والهوية الوطنية الروسية في مقتل إذ يرى المفكرون الاستراتيجيون ومنهم "زيغنيو بريجينسكي" أن روسيا بدون أوكرانيا تكف عن كونها "إمبراطورية أوراسية" وتتحول إلى دولة آسيوية قد تنزلق نحو نزاعات إقليمية في الوسط وفي المقابل، تبرز الرؤية الأمريكية التي تعتبر أوكرانيا بوابة رئيسة للتحكم في رقعة الشطرنج العالمية، إذ إن وجود نفوذ لأمريكا وحلف شمال الأطلسي في موانئها لا يحولها إلى جدار فاصل يحمي أوروبا الشرقية فحسب بل يجعلها أيضاً وسيلة ضغط دائمة على الخاصرة الروسية، مما يضمن تقليص قدرة روسيا على نشر أساطيلها في المتوسط أو عرقلة المشاريع الدولية في المنطقة وهكذا تظل أوكرانيا تؤدي دوراً مزدوجاً في غاية الخطورة؛ فهي الجسر الرابط بين الشرق والغرب والمنطقة العازلة التي يحدد مصيرها شكل النظام الدولي الجديد[5]. وتتعاظم الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا بكونها ليست مجرد مساحة جغرافية، بل هي دولة صناعية رائدة تمتلك قدرات تكنولوجية متقدمة في المجالات المدنية والعسكرية, وتُعد أوكرانيا مورداً رئيساً للمعدات التكنولوجية التي تشكل جزءاً من البنية الصناعية والأمنية في المنطقة، مما يجعل السيطرة عليها أو التحالف معها مكسباً استراتيجياً لأي طرف دولي كما أن الثروات الطبيعية والموارد الكبيرة التي تمتلكها أوكرانيا، فضلاً عن تعداد سكاني يتجاوز 52 مليون نسمة (وفقاً لمؤشرات عام 2014) يمنحها ثقلاً بشرياً واقتصادياً يساهم بشكل مباشر في تحويل روسيا إلى دولة إمبراطورية قوية ممتدة عبر القارتين فور استعادة موسكو السيطرة عليها ومن منظور غربي فإن تحول أوكرانيا نحو المعسكر الأوروبي لا يضعف روسيا سياسياً فحسب، بل يحرمها من قاعدة صناعية وتكنولوجية حيوية، ويحول دولاً مثل بولندا إلى مراكز جيواستراتيجية جديدة على الحدود الشرقية لأوروبا الموحدة [6]. خلف الأسباب المعروفة للصراع في أوكرانيا، تكمن فكرة جوهرية يغفل عنها الكثيرون: القلق الروسي من 'الابتلاع الديمغرافي' القادم من جهة آسيا الوسطى ومع الانخفاض الحاد في معدلات المواليد داخل روسيا مقابل الانفجار السكاني في جيرانها الآسيويين، تجد روسيا نفسها أمام مأزق أمني وجودي، إذ تمثل أوكرانيا بالنسبة لها الخزان البشري السلافي الضروري للحفاظ على توازنها السكاني [7]. في المقابل، يدرك الروس جيداً الخطورة الاستراتيجية التي يمثلها انضمام أوكرانيا إلى حلف "الناتو" على أمنهم القومي؛ فهي تُعد آخر القلاع التي تعزل روسيا عن الغرب وحلفائه وكما هو معلوم يمثل "الدفاع الجماعي" الركيزة الأساسية للحلف، إذ يُعتبر الهجوم على أي عضو هجوماً على الجميع وبناءً على ذلك فإن حصول أوكرانيا على العضوية الكاملة سيجعل من أي تحرك عسكري روسي تجاهها مغامرة

محفوفة بالمخاطر كما قد يمنح الحلف الغطاء لدعم أوكرانيا في استعادة سيطرتها الكاملة على "شبه جزيرة القرم" وإقليم "دونباس" وهو ما سيمثل خسارة جسيمة وتقزيماً للدور الروسي على الجانب الآخر فإن انتصار الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها يفتح الباب -كما تخشى روسيا- لانضمام جورجيا أيضاً مما سيؤدي إلى كسر الإرادة الروسية وفرض حصار عسكري عليها، مع اقتراب التهديدات الجوية والصاروخية من حدودها لتصبح في مرمى نيران الحلف إن ترسيخ المصالح والنفوذ الغربي في أوكرانيا يعني بالنسبة لروسيا إطباق الحصار على شمال البحر الأسود بالكامل وعلى شبه جزيرة القرم ذات الأهمية الاستراتيجية والتاريخية ومع الوجود التركي (الحليف للغرب) في الساحل الجنوبي ورومانيا وبلغاريا في الساحل الغربي وجورجيا في جزء من الساحل الشرقي سينحصر الوجود الروسي في هذا "البحر الدافئ" ضمن نطاق ضيق من الساحل الشرقي فحسب وإذا كانت القيمة الاستراتيجية للبحار تكمن في حرية حركة الأساطيل وسهولة وصولها إلى وجهاتها فإن البحر الأسود سيفقد جدواه لروسيا، مما سيقيد حركتها البحرية نحو المتوسط، إذ تسعى لتعزيز حضورها في سوريا وليبيا وبعض دول شمال إفريقيا [8].

المبحث الثاني

مجريات تجدد الصراع والأبعاد الاقتصادية والجيوستراتيجية للحرب الروسية الأوكرانية

تحول النزاع في شرق أوروبا من خلاف سياسي إلى مواجهة عسكرية شاملة تركت ظلالها على العالم بأسره يركز هذا المبحث على دراسة الظروف التي أدت إلى تجدد الصراع الروسي الأوكراني وانفجاره ميدانياً في الآونة الأخيرة، لينتقل بعد ذلك إلى تتبع وتشخيص الأبعاد الاقتصادية العميقة لهذه الحرب وما أحدثته من هزات في الأسواق العالمية عبر اضطراب الإمدادات، وتصاعد أسعار الطاقة، وتفاقم التضخم الدولي."

المطلب الاول

دوافع وأسباب تجدد الصراع الروسي الأوكراني

دخلت الأزمة الأوكرانية مرحلة جديدة من التصعيد بعد اعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 21 فبراير 2022، باستقلال جمهوريتي دونتسك ولوغانسك في منطقة دونباس الواقعة شرقي أوكرانيا بمحاذاة حدود روسيا، ليعقب ذلك إطلاق روسيا هجوماً عسكرياً شاملاً ضد أوكرانيا في 24 فبراير 2022 وذلك نتيجة إبداء أوكرانيا نيتها المضي قدماً في الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبرته روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي، إذ أعلنت أن هدفها من العمليات العسكرية هو إسقاط نظام الرئيس فولوديمير زيلينسكي ونزع سلاح أوكرانيا، ومنع انضمامها للناتو، وإجبارها على الاعتراف بضم شبه جزيرة القرم، علماً أن من أبرز النقاط الخلافية كانت الترسانة النووية التي تخلت عنها أوكرانيا سابقاً بموجب "مذكرة بودابست"

للضمانات الأمنية، مقابل التزام روسيا باحترام سيادة أوكرانيا وضمان أمنها وعدم تهديدها أو استعمال القوة العسكرية ضدها [9].

هنالك مسببات ودوافع الحرب الروسية الأوكرانية تتعدد الأبعاد والمبررات الكامنة وراء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، إذ تبلورت هذه الأسباب نتيجة تراكمات سياسية وأمنية على مدار سنوات ويمكن إيجاز أبرزها في النقاط التالية[10]:

1. التمدد الأطلسي شرقاً: يُعد التوغل اليورو-أمريكي نحو الشرق ومساعي الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا لضم أوكرانيا لحلف "الناتو" والاتحاد الأوروبي من أبرز الدوافع؛ إذ ترى روسيا في ذلك محاولة لتحويل أوكرانيا إلى قاعدة عسكرية متقدمة لتهديد أمنها القومي.
2. الأهمية الجيواستراتيجية: يمثل الموقع الجغرافي لأوكرانيا، ولا سيما المناطق الشرقية منها عمقاً حيوياً للأمن القومي الروسي لا يمكن تجاوزه.
3. التغيير السياسي في 2014: تنظر روسيا إلى أحداث عام 2014 في أوكرانيا على أنها "انقلاب سياسي" مدعوم من الغرب للإطاحة بالنظام الذي كان موالياً لروسيا.
4. التدخل في الشؤون الداخلية: تتهم روسيا القوى الغربية بالتدخل في الشأن الأوكراني الداخلي ودعم التيارات القومية المتطرفة، مما أدى إلى تعاظم نفوذها.
5. السياسات الثقافية واللغوية: انتهج النظام الحاكم في أوكرانيا سياسات اعتبرتها روسيا "عدائية"، مثل فرض القومية الأوكرانية وتقييد تعليم اللغة الروسية باعتبارها لغة ثانية في البلاد.
6. الصراع الدولي على مناطق النفوذ: تصاعدت حدة التوتر بين روسيا والغرب نتيجة التنافس على السيطرة على المناطق الحيوية والاستراتيجية حول العالم.
7. الأوضاع في إقليم دونباس: أدت السياسات الأوكرانية تجاه سكان الإقليم الناطقين بالروسية إلى غضب واسع؛ حيث وصفت روسيا تلك الممارسات بالعنصرية منتقدةً عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية واستمرار القصف الأوكراني للإقليم لسنوات طويلة.
8. الملف النووي واتفاقية مينسك: ترى روسيا في سعي أوكرانيا لامتلاك تكنولوجيا أو ترسانة نووية خرقاً للتفاهمات السابقة، لاسيما وأن قضية البرنامج النووي كانت محور اتفاق عام 1999 فضلاً عن اعتبار روسيا أن ممارسات أوكرانيا تمثل انتهاكاً صريحاً لاتفاقية مينسك.
9. الأبعاد الدينية والعرقية: ساهمت بعض الخطوات في تعميق الفجوة مثل إعلان استقلال الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية وفصل مرجعيتها عن روسيا وهو ما اعتبرته روسيا تحريضاً غربياً يهدف إلى فك الارتباط التاريخي والديني بين البلدين

في المقابل، انتهج الغرب — وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو) — استراتيجية قائمة على التوسع الجغرافي شرقاً؛ إذ سعى الحلف لضم عدد من الدول التي استقلت سابقاً عن الاتحاد

السوفيتي وقد نجح الحلف بالفعل في استقطاب دولٍ مثل لاتفيا وإستونيا وليتوانيا وغيرها، مما أثار هواجس أمنية عميقة لدى روسيا التي رأت في هذا الزحف العسكري تهديداً مباشراً لأمنها القومي ورداً على ذلك، طرحت روسيا مبادرات دبلوماسية دعت فيها القوى الغربية وحلف (الناتو) للحوار حول صياغة 'ضمانات أمنية' ملزمة تضمن وقف توسع الحلف إلا أن هذه الدعوات قوبلت بالتجاهل والإهمال من قِبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين [11]. إن إهمال مبادرة الضمانات الامنية الروسية التي قدمتها روسيا في كانون الثاني ٢٠٢٢ الى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا كان السبب الرئيس في تحركها العسكري ضد أوكرانيا والتي تهدف :- [12]

1 .عدم المشاركة بشكل منفرد أو ضمن تحالفات عسكرية أو منظمات دولية، في أي إجراءات تضر بأمن أحدهما الآخر وتقوض المصالح الأمنية الجذرية لبعضهما البعض، مع ضرورة أن تلتزم أي منظمات أو تحالفات عسكرية دولية لديهما العضوية فيها بالمبادئ المطروحة في ميثاق الأمم المتحدة وعدم استعمال أراضي دول أخرى لتحضير أو تنفيذ هجوم عسكري على أحدهما الآخر أو اتخاذ أي إجراءات أخرى تخص المصالح الأمنية الجذرية لبعضهما البعض.

2 .تتعهد الولايات المتحدة الامريكية بمنع امتداد الناتو شرقاً وعدم انضمام دول من الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي إلى الحلف فضلا عن عدم إنشاء قواعد عسكرية في الجمهوريات السوفيتية السابقة غير المنتمية إلى الناتو واستعمال البنى التحتية فيها لممارسة أي أنشطة عسكرية وعدم تطوير التعاون العسكري الثنائي معها.

3 التزام الطرفان بعدم نشر قوات وأسلحة، لا سيما ضمن إطار منظمات دولية وتحالفات عسكرية، في المناطق التي يرى الجانب الآخر في انتشار هذه الأسلحة والقوات فيها تهديدا لأمنه، ما عدا الانتشار في داخل أراضي الدولتين.

4 .الإمتناع عن تسيير تحليقات قاذفات ثقيلة مخصصة لنقل أسلحة نووية وغير نووية وعن نشر سفن حربية سطحية من أي أنواع في المناطق خارج مجالهما الجوي ومياههما الإقليمية والتي من شأن هذه الطائرات والسفن منها ضرب أهداف في أراضي الطرف الآخر ومنع ممارسة أنشطة عسكرية خطيرة في عرض البحر والمجال الجوي فوقه بما يشمل تحديد أدنى مسافة للتقارب بين السفن والطائرات الحربية لها نتيجة لعدم استجابة الولايات المتحدة الامريكية لهذه المطالب بعد طلب روسيا رد أمريكي رسمي مكتوب عليها، تصاعدت الأزمة وبدأت روسيا عملياتها العسكرية في أوكرانيا في 24 فبراير 2022 ، ووضعت روسيا بذلك الولايات المتحدة الامريكية في مأزق الرد على تطورات الأزمة في أوكرانيا، فما هي طبيعة الرد الأمريكي على التدخل العسكري.

تبنت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن حزمة من المرتكزات والمحددات الاستراتيجية الرامية إلى تحويط التداعيات الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية وحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية وتمثلت أبرز هذه المحددات في الآتي[13]:

أولاً/ تحييد خيار الصدام العسكري المباشر مع روسيا :

وضعت امريكا قيداً صارماً في استراتيجية إدارتها للأزمة، يتلخص في تجنب أي انخراط عسكري مباشر مع الجانب الروسي وفي هذا الصدد، شدد البيت الأبيض في مناسبات عديدة على امتناع الولايات المتحدة الامريكية عن نشر أي قوات ميدانية داخل الأراضي الأوكرانية، وهو ما أكده الرئيس الامريكي الاسبق(بايدن) صراحة في خطابه الصادر في 24 فبراير 2022 بيد أن هذا الموقف اقترن بتحذير حازم يقضي بالتدخل العسكري الفوري ومشاركة الحلفاء في حال تعرض أي دولة عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) لاعتداء تفعيلاً لبند الدفاع المشترك المنصوص عليه في "المادة الخامسة" من ميثاق الحلف, التي تنص أي هجوم او عدوان مسلح ضد طرف منهم (أطراف الناتو) يعتبر عدوان عليهم جميعاَ.

ثانياً/ مساعي كبح والردع المبكر للتحرك العسكري الروسي:

انطلقت المقاربة الأمريكية لردع العمل العسكري الروسي في أوكرانيا من محركين أساسيين؛ يرتبط الأول بحماية المكتسبات والمصالح الأمريكية في القارة الأوروبية من التبعات السلبية للاجتياح، بينما يتمثل الثاني في "البُعد الصيني"؛ حيث سادت تقديرات داخل دوائر صنع القرار الامريكي بأن التغاضي عن التدخل الروسي قد يمنح بكين ضوءَ أخضر ومحفزاً لتكرار السيناريو ذاته وفرض سيطرتها على تايوان.

ثالثاً/ الحفاظ على استقرار أمن الطاقة العالمي:

بالنظر إلى الثقل النوعي لروسيا بوصفها أحد أبرز مصدري النفط والغاز للقارة العجوز، أدركت واشنطن أن أي تصعيد عسكري سيلقي بظلاله القاتمة على أسواق الطاقة العالمية، مما يتسبب في قفزات سعرية للمحروقات تؤثر سلباً بشكل مباشر على المستهلك الأمريكي، وتعمق من أزمة التضخم التي يواجهها الاقتصاد المحلي. وضمن هذا المحدد، ركزت الجهود الأمريكية على تأمين ديمومة تدفقات الطاقة العالمية عبر الانخراط في مشاورات مكثفة مع شركائها الدوليين، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، لبناء قنوات بديلة تضمن تعويض إمدادات النفط والغاز الروسية.

رابعاً/تقويض مساعي إسقاط النظام الحاكم في اوكرانيا :

خلصت التقديرات الاستخباراتية الأمريكية إلى أن الخطة العسكرية المعتمدة من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كانت تستهدف بالأساس اجتياح العاصمة كييف، والإطاحة بنظام الرئيس فولوديمير زيلينسكي، لتنصيب سلطة بديلة تدور في فلك روسيا . ويأتي هذا التحرك مدفوعاً بالرؤية الروسية التي تصنف الجغرافيا الأوكرانية كجزء لا يتجزأ من مجالها الحيوي وعمقها الاستراتيجي.

خامساً/ رفض الإملاءات الروسية المتعلقة بالضمانات الأمنية:

شهدت مرحلة ما قبل اندلاع المواجهة العسكرية (في ديسمبر 2021) تقديم روسيا وثيقة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين تضمنت مشروعاً لما سُمي بـ "الضمانات الأمنية الروسية". وتعد هذه المبادرة المرتكز الأساسي للموقف الروسي والذريعة المحورية التي أسست عليها موسكو قرارها بالتدخل العسكري لتغيير الواقع الميداني في أوكرانيا، وهو ما قوبل برفض أمريكي قاطع وعدم استجابة لشروط تلك الخطة.

اتجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ولايته الرئاسية الثانية نحو إرساء مسارات مغايرة لإنهاء الحرب في أوكرانيا واحتواء التصعيد العسكري المستمر، معولاً في ذلك على إحياء دور الوساطة والمبادرات الدبلوماسية واستعمال أدوات الضغط الاقتصادي كركيزة أساسية لحفز الأطراف المتنازعة على الجلوس إلى طاولة الحوار وقد استقطبت هذه التحركات اهتماماً دولياً واسع النطاق، إذ أبدت قوى أوروبية وآسيوية ترحيباً بأي مبادرات من شأنها تحقيق وقف إطلاق النار وتخفيف وطأة التداعيات الإنسانية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على العالم أجمع[14].

أحدثت المبادرة التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن (خطة السلام) في أوكرانيا زخماً دولياً واسعاً، إذ عكست نشاطاً دبلوماسياً أمريكياً مكثفاً للسعي نحو إنهاء الصراع. وقد كشفت التقارير الصحفية الرصينة في الحادي والعشرين من نوفمبر من عام 2024 عن ملامح هذه الخطة التي استهدفت تسوية الصراع الروسي الأوكراني عبر ثمانية وعشرين بنداً جوهرياً كان من أبرزها الاعتراف بالسيادة الروسية على كامل إقليم الدونباس، بما في ذلك المناطق التي كانت تحت سيطرة كييف حينها، مع وضع سقف للقوات المسلحة الأوكرانية لا يتجاوز 600 ألف جندي، والمطالبة بتخلي أوكرانيا عن طموح الانضمام لحلف الناتو مقابل منحها ضمانات أمنية موثوقة وتأكيد سيادتها الوطنية، فضلاً عن تأسيس صندوق لإعادة الإعمار يُمول من الأصول الروسية المجمدة, وقد قوبلت هذه الخطة بترحيب فوري من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي اعتبرها قاعدة صالحة لتسوية سلمية نهائية، في حين واجهت معارضة شديدة من الجانب الأوكراني والاتحاد الأوروبي، إذ اعتبر الرئيس فولوديمير زيلينسكي أن المقترحات تضع بلاده أمام خيارات تمس الكرامة الوطنية[15].

على الرغم من الحراك الدبلوماسي الذي قادته أمريكا لفرض تسوية تنهي الصراع إلا أن مشروع الرئيس الامريكي ترامب يواجه تحديات جوهرية قد تجعل نجاحه أمراً متعثراً، وتتمثل هذه العوائق في المحاور الآتي[16]

أولاً /معضلة السيادة الإقليمية والحدود:

تعتبر قضية تقاسم الأراضي العائق الأكبر في المفاوضات؛ إذ تشير المسودة الأولية للخطة إلى الإقرار بالسيطرة الروسية على إقليم الدونباس (لوغانسك ودونيتسك)، مقابل انسحاب القوات الأوكرانية من الأجزاء التي لا تزال تحت سيطرتها هناك. كما تقترح الخطة تجميد القتال في منطقتي خيرسون وزابوريجيا وتقسيمهما، في مقابل

انسحاب روسيا من مناطق خاركيف وسومى ودنيبروبتروفسك، مع تقديم أمريكا ضمانات أمنية لضمان استمرارية الدولة الأوكرانية وفي هذا السياق, ترفض أوكرانيا هذه الطروحات، وترى أن الضمانات الأمريكية غير واضحة، كما تؤكد أن التنازل عن الأراضي لن يحظى بقبول شعبي ولن يوقف الأطماع الروسية مستقبلاً، مذكرة بفشل "مذكرة بودابست" في حمايتها سابقاً. وقد شدد الرئيس زيلينسكي على أنه لا يملك الحق القانوني للتخلي عن أراضي بلاده, تتبنى روسيا موقفاً متشدداً برفض الانسحاب من أي أراضٍ تسيطر عليها حالياً وقد اعتبرت القيادة الروسية أن المباحثات ما زالت في طورها الأول لوجود بنود مرفوضة تماماً لديها ورغم تفاؤل المبعوث الأمريكي كيث كيلوغ، إلا أنه اعترف بأن ملف الأرض يظل العقبة الرئيسية.

ثانياً /الفجوة بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين:

يسود القلق لدى الدول الأوروبية تجاه ما تصفه بـ"النهج المنفرد" للإدارة الأمريكية، إذ تُتهم أمريكا بتجاهل دور القارة الأوروبية في صياغة أمنها الخاص. ويظهر ذلك في استبعاد الأوروبيين من بعض المشاورات الثنائية، وغياب وزير الخارجية الأمريكي عن اجتماعات محورية لحلف الناتو وقد دفع هذا التهميش قادة بريطانيا وفرنسا وألمانيا لعقد قمة في لندن مع زيلينسكي لتنسيق "رؤية معدلة" للخطة تضمن مصالحهم الأمنية وتأتي هذه التحركات وسط هواجس الأمنية يخشى الأوروبيون أن تؤدي علاقة ترامب ببوتين إلى اتفاق يفرض "الأمر الواقع" على حساب العدالة، وهو ما ألمحت إليه تقارير حول تحذيرات زيلينسكي من احتمال تعرض أوكرانيا للخديعة. كما ترى الدول الأوروبية أن توقف أمريكا عن تصنيف روسيا كتهديد مباشر في استراتيجيتها للأمن القومي يمنح الضوء الأخضر لموسكو لتهديد دول أخرى في القارة مستقبلاً.

ثالثاً/ تصاعد التوتر السياسي والميداني بين أطراف النزاع:

كشفت التفاعلات المرتبطة بمبادرة الرئيس ترامب عن تدهور كبير في مستوى الثقة السياسية بين روسيا من جهة، وأوكرانيا والدول الأوروبية من جهة أخرى. وخلال جولات التفاوض الأخيرة، تبادل الطرفان التهم بمحاولة إفشال مسار السلام وأعربا عن الاستعداد للاستمرار في القتال، مع التمسك بمواقف متشددة حيال التنازلات المطلوبة لوقف التصعيد العسكري وفي هذا الإطار، يظهر الموقف الروسي ترى روسيا أن أوكرانيا وحلفاءها من الدول الأوروبية يظهرون رغبة شكلية في السلام مع طرح شروط غير مقبولة يهدد أمن روسيا، وقد صرح الرئيس بوتين بأن الأراضي إما أن يتم السيطرة عليها بالقوة أو تنسحب منها القوات الأوكرانية، متهماً قادة أوروبا بتخريب محادثات السلام، ومؤكداً أن روسيا مستعدة للحرب ضد أوروبا في حال أرادت الأخيرة ذلك. وفي المقابل، يتمحور الموقف الأوكراني والأوروبي حول اتهام الجانب الروسي بالمماطلة بهدف السيطرة على مزيد من الأراضي بالقوة، وعدم الرغبة في تقديم ضمانات أمنية لسلام عادل وهو ما صرحت به وزيرة الخارجية البريطانية في اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية بحلف الناتو، وتزامن ذلك مع إعلان روسيا في عام 2025 السيطرة الكاملة على مدينة بوكروفسك ذات الأهمية الاستراتيجية، مما دفع أمين عام حلف الناتو للتأكيد على مواصلة

المساعدات العسكرية لضمان الضغط على روسيا، كما طرحت المفوضية الأوروبية مقترحاً لتمويل احتياجات أوكرانيا المالية والعسكرية لعامين مقبلين عبر الاقتراض بضمان الأصول الروسية المجمدة في بلجيكا، وهو ما ستناقشه قمة الاتحاد الأوروبي لمعالجة التحفظات القانونية والسياسية البلجيكية، ومع موافقة الاتحاد الأوروبي على خطة للتخلي عن الغاز الروسي بحلول سبتمبر 2027، يبدو أن أوروبا تستعد لاستمرار الصراع مع روسيا.

المطلب الثاني

قراءة في الأبعاد الاقتصادية والجيوستراتيجية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها

اولاً / تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على المشهد الاقتصادي والجيوسياسي :

تُمثّل الحرب الروسية الأوكرانية واحدة من أعنف الهزات الجيوسياسية التي أعادت رسم خارطة الاقتصاد العالمي في العصر الحديث. إذ تسببت في ارتباك حاد في سلاسل الإمداد الدولية، لا سيما في قطاع السلع الأساسية وقد أدى هذا الاضطراب إلى قفزات تاريخية في أسعار الطاقة والغذاء، مما دفع بمعدلات التضخم نحو مستويات قياسية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما أجبر البنوك المركزية عالمياً على تبني سياسات نقدية متشددة ورفع أسعار الفائدة كأداة لاحتواء ضغوط الأسعار المتزايدة [17].

وتتجلى الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في كون أراضيها تشكل ممراً حيوياً لنقل الغاز الروسي؛ الأمر الذي يفسر التداخل العميق بين الجغرافيا السياسية والاقتصادية، حيث تحولت أوكرانيا من مجرد ممر لوجستي إلى ساحة لصراع نفوذ محتدم تجسد في أزمات غاز متكررة هددت أمن الطاقة الأوروبي. إن محاولات أوكرانيا الخروج من عباءة النفوذ الروسي والتوجه نحو المعسكر الغربي لا تمثل مجرد تحول سياسي، بل هي ضربة تخلص الخيارات الجيوسياسية لروسيا وتضع أسواقها التقليدية في مهب الريح, وعلى صعيد الخسائر المباشرة، يُعد الاقتصادان الروسي والأوكراني الأكثر تضرراً؛ إذ تعرضت البنية التحتية الأوكرانية لدمار شامل أدى إلى شلل النشاط الصناعي والزراعي وتوقف حركة الملاحة في البحر الأسود وفي الجهة الأخرى، واجهت روسيا منظومة عقوبات غربية هي الأشد صرامة، استهدفت عزلها مالياً وتقييد تدفق الاستثمارات والسلع، مما أعمق نمو قطاعاتها الحيوية [18].

ثانيا /أزمة الطاقة الأوروبية وتداعياتها الاقتصادية: تُعد القارة الأوروبية من أكثر الاقتصاديات العالمية تضرراً جراء الحرب الروسية الأوكرانية، وهو ما يبرز الترابط الوثيق بين المتغيرات الجيوسياسية ومسارات التحول الاقتصادي الإجباري فقد واجهت القارة أزمة طاقة غير مسبوقة نتيجة لاعتمادها التاريخي على النفط والغاز الروسي يمكن ايجازها بالاتي: [19].

1. صدمة التضخم وانعكاساتها الممتدة على التنافسية الصناعية

أدى التوقف المفاجئ للإمدادات الروسية إلى قفزات حادة في تكاليف الإنتاج الصناعي وأسعار السلع الأساسية، وهو ما دفع بمعدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي إلى مستويات قياسية بلغت 8.8% عام 2022 ورغم انحسار هذه المعدلات تدريجياً لتصل إلى 2.4% عام 2024 وفقاً لتقديرات البنك الدولي، إلا أن الأزمة خلّفت آثاراً هيكلية ممتدة استمرت مفاعيلها حتى عام 2027؛ حيث تسبب الارتفاع المستدام في الكلفة التراكمية للطاقة في الضغط المستمر على تنافسية الصناعات التحويلية والثقيلة—مثل البتروكيماويات وصناعة الصلب والسيارات—في أوروبا مقارنة بالأسواق العالمية المنافسة لا سيما الولايات المتحدة الامريكية وآسيا، الأمر الذي فرض على القطاع الصناعي الأوروبي عبئاً تشغيلياً مزمناً تمثل في كلف إنتاج مرتفعة، مما دفع بالعديد من الشركات الأوروبية إلى إعادة توطين بعض خطوط إنتاجها خارج القارة لضمان استدامتها المالية.

2. إعادة تشكيل خارطة الطاقة الأوروبية والتحول النظيف المستدام

عجلت هذه الأزمة بجهود الاتحاد الأوروبي لفك الارتباط بمصادر الطاقة الروسية كبديل استراتيجي حتمي، مما أسفر عن إعادة هيكلة جذرية لمنظومة الإمداد عبر مسارين متوازيين استقرا كواقع جديد بحلول عام 2027. وتمثل المسار الأول في النجاح الهيكلي لتنويع مصادر الغاز؛ حيث تراجع الاعتماد على الغاز الروسي بنسبة 77% منخفضاً من 137 مليار متر مكعب عام 2021 إلى 31.6 مليار متر مكعب عام 2024، وسدّت القارة هذه الفجوة عبر قفزة نوعية في حصة الغاز الطبيعي المُسال (LNG) التي غطت 37% من إجمالي الواردات لتدخل أوروبا بحلول عام 2027 مرحلة استقرار العقود طويلة الأجل مع موردين بدائل مثل الولايات المتحدة ودول الخليج. أما المسار الثاني فتمثل في استغلال الصدمة السعرية لتسريع وتيرة التحول الأخضر؛ إذ تضاعفت الاستثمارات الأوروبية في قطاعات الطاقة النظيفة والمتجددة وتطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر، كإجراء أمني واقتصادي مزدوج يستهدف تحصين السيادة الطاقوية الأوروبية وتجنب الصدمات السعرية المستقبلية، وبناء نموذج اقتصادي جديد يعتمد على كفاءة الطاقة بحلول نهاية عام 2027.

ثالثاً/ التداعيات الاقتصادية المباشرة على طرفي النزاع (روسيا وأوكرانيا):

عانى الاقتصاد الأوكراني من صدمة عميقة تمثلت في دمار واسع لحق ببنيته التحتية الحيوية، وشلل تام في نشاطه الزراعي والصناعي، وتوقف شبه كامل لصادراته عبر الموانئ الرئيسية، مما تسبب في انكماش حاد للناتج المحلي الإجمالي وأمام هذا التدهور، تعاظم دور الاتحاد الأوروبي كداعم مالي رئيسي لكييف لضمان استمرار الدولة؛ حيث أقر الاتحاد "قرض دعم أوكرانيا" بقيمة 90 مليار يورو للفترة (2026-2027) (وفقاً للمؤشرات الرسمية للاتحاد الأوروبي). ويُمثل هذا القرض تحولاً استراتيجياً جوهرياً في السياسة الأوروبية من "الدعم الإنساني والإغاثي المؤقت" إلى "التمويل العسكري والجهوزية المستدامة"، اذ خُصص ثلثا هذا المبلغ (60 مليار يورو) لتعزيز القدرات الدفاعية وتطوير الصناعات العسكرية الأوكرانية، تعويضاً لتراجع الدعم المالي والعسكري القادم

من الولايات المتحدة في المقابل, واجه الاقتصاد الروسي حزم عقوبات غربية وأوروبية واسعة استهدفت عزل قطاعاته الحيوية في الطاقة والتمويل والتكنولوجيا، مما تسبب في خروج جماعي للشركات الأجنبية. ورغم محاولات موسكو الأولية لتخفيف الخسائر عبر استغلال الارتفاع المؤقت في أسعار الطاقة العالمية وإعادة توجيه تدفقات النفط نحو أسواق بديلة (ك الصين والهند)، إلا أن الضغوط دخلت مرحلة جديدة بحلول عام 2026 ومع اعتماد الاتحاد الأوروبي للحزمة العشرين من العقوبات، انتقلت الضغوط إلى مرحلة "الحصار الهيكلي" الموجه لشل قدرة روسيا على الالتفاف عبر الدول الثالثة واستهداف "أسطول الظل" الناقل للنفط. وقد بدأت هذه الإجراءات الصارمة في تحقيق نتائج ملموسة تمثلت في هبوط حاد لإيرادات النفط والغاز الروسية بنسبة تجاوزت 24% في نهاية عام 2025، مما قاد الميزانية الروسية لتسجيل عجز قياسي بلغ 5.6 تريليون روبل (وفق البيانات المالية الرسمية الصادرة) [20].

رابعاَ/ تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على اقتصاد الشرق الأوسط:

أحدثت الحرب الروسية-الأوكرانية تداعيات اقتصادية متباينة الأثر وممتدة عبر دول منطقة الشرق الأوسط، إذ كشفت هذه الأزمة عن تباين هيكلي واضح في مستويات المرونة الاقتصادية بين الدول المصدرة للموارد وتلك المستوردة لها فمن جهة، شهدت خزائن الدول المصدرة للنفط والغاز—لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، والجزائر، وليبيا—انتعاشاً ملحوظاً في إيراداتها نتيجة قفز الأسعار فوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل في المراحل الأولى من الأزمة، مما ساهم في تحقيق فوائض في الموازنات العامة لأول مرة منذ سنوات ودفع بمعدلات نمو قياسية، كما تظهر المؤشرات في المملكة العربية السعودية التي سجلت نمواً بلغ 9.9% ومع ذلك، فإن هذا التصنيف الإيجابي لا يعد مكسباً مطلقاً؛ إذ لم تكن هذه الدول بمعزل عن التداعيات العالمية للحرب، إذ تأثرت بضغوط التضخم المستورد وارتفاع كلفة سلاسل الإمداد ومخاطر التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي يهدد مستويات الطلب على الطاقة على المدى الطويل ورغم هذه التحديات استغلت الدول المصدرة رغبة أوروبا في تنويع مصادر طاقتها لتبرز كبديل استراتيجي، مما يتيح لها فرصة توجيه هذه العوائد الاستثنائية نحو تسريع استثماراتها المحلية في مشاريع التحول الطاقوي والهيدروجين النظيف وفي المقابل، واجهت الدول المستوردة الصافية للطاقة والغذاء أزمات هيكلية حادة مست أمنها الاقتصادي والغذائي، نظراً لتعرضها المباشر لتقلبات أسواق السلع الأساسية. وتتجلى هذه الأزمة بوضوح في قطاع الحبوب؛ فحين يُشار إلى الاعتماد الكثيف على القمح الروسي والأوكراني، فإن هذا التأثر يظهر بشكل حاد ومقيد في دول مستوردة بعينها تجاوزت نسب استيرادها من هذين المصدرين عتبات حرجة (مثل مصر ولبنان) وليس كتعميم مطلق على كافة دول المنطقة التي تتفاوت نسب اعتمادها ومصادر استيرادها وقد أدى تعطل سلاسل الإمداد في حوض البحر الأسود وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين إلى موجة تضخمية حادة هددت الأمن الغذائي بشكل مباشر في دول مثل لبنان الذي يعاني أساساً من محدودية قدراته التخزينية للمخازن الاستراتيجية ومصر التي تُصنف كأكبر مستورد للقمح عالمياً فضلاً عن, تفاقم الأوضاع الإنسانية الحرجة في البيئات الهشة مثل سوريا واليمن ولم يقتصر أثر هذا الارتفاع السعري على

زيادة تكاليف المعيشة المباشرة للمواطنين، بل امتد ليشكل ضغوطاً مالية خانقة على الموازنات الحكومية جراء تضخم فاتورة دعم السلع الأساسية، مما يجعل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول مرتبطاً بصورة وثيقة بمدى قدرتها على إيجاد مصادر بديلة مرتفعة الكلفة واستيعاب الصدمات التضخمية الناتجة عن بند الأغذية[21] .

خامساَ/ التشابك الجيوستراتيجي وتأثيرات الصراع الإيراني-الأمريكي على الحرب في أوكرانيا

انعكس مسار التصعيد العسكري والسياسي بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران سلبياً على الدولة الأوكرانية، حيث أسهم هذا الصراع الإقليمي في إعادة توجيه بوصلة الاهتمام الاستراتيجي والتمويلي للإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس "ترامب" بعيداً عن الجبهة الشرقية لأوروبا إلى جانب ما ترتب عليه من تدفقات مالية إضافية إلى الخزينة الروسية التي أُنهكت جراء كلفة الحرب المستمرة وقد أدت هذه التحولات الجيوسياسية المتسارعة إلى إعادة تشكيل الموازين الميدانية والاقتصادية عبر جبهات متعددة ويظهر ذلك بوضوح في المقاربة الروسية المحسوبة؛ فرغم ما يبدو من انكفاء أو هدوء نسبي في موقف موسكو العلني تجاه النزاع الأمريكي-الإسرائيلي مع إيران، إلا أن سلوكها الفعلي يعكس استراتيجية اقتصادية وعسكرية دقيقة لتعظيم المكاسب, إذ سعت روسيا إلى الاستفادة القصوى من تداعيات التصعيد في الشرق الأوسط، لاسيما في قطاع الطاقة وعبر تشتيت الانتباه الغربي مع الحفاظ على وتيرة دعم تقني وسياسي مدروس لإيران لتجنب الانزلاق نحو مواجهة مباشرة وتراهن روسيا على أن تعدد بؤر التوتر يضغط على القدرات التمويلية والعسكرية للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، مما يمنح الاقتصاد الحربي الروسي هامشاً أوسع للمناورة وضغط الجبهة الأوكرانية وفي المقابل، فرضت هذه البيئة المعقدة على أوكرانيا تبني تحركات براجماتية تجاوزت الأبعاد الأمنية الصرفة إلى آفاق اقتصادية واستثمارية واعدة وتُعد الاتفاقيات الدفاعية التي أبرمتها كييف مؤخراً مع دول الخليج والأردن تحولاً نوعياً يعزز من مفهوم الاقتصاد الدفاعي الأوكراني؛ إذ لم تعد أوكرانيا مجرد مستهلك أو متلقٍ للدعم المالي والعسكري الغربي، بل تحولت إلى فاعل ومصدر للخبرات التكنولوجية العسكرية خاصة في مجالات الدفاع الجوي ومكافحة الطائرات المسيرة وتحمل هذه الاتفاقيات دلالات اقتصادية هامة تسهم في ضخ تدفقات مالية جديدة لدعم الموازنة الأوكرانية وإعادة تشكيل أسواق السلاح الإقليمية فضلاً عن, دمج الصناعات العسكرية الأوكرانية الناشئة ضمن شبكة التمويل والتحالفات الغربية العابرة للحدود، مما يربط أمن الطاقة بالشرق الأوسط مباشرة بمسار التمويل الدفاعي في أوروبا وتتجلى أبعاد التأثير المتبادل بين الصراعين في عدة مسارات حيوية، يتصدرها البُعد الاقتصادي والطاقي الذي بات محركاً أساسياً للمشهد؛ إذ أدى التصعيد في الشرق الأوسط إلى زيادة كلفة تأمين ممرات الطاقة العالمية وارتفاع أسعار النفط، مما وفر متنفساً مالياً حيوياً لدعم المجهود الحربي الروسي ومع ذلك، فإن هذا الأثر الإيجابي لم يكن مطلقاً إذ واجهته قيود هيكلية حادة فرضتها العقوبات الغربية وتشدد التدابير على صادرات الطاقة الروسية وآليات الالتفاف، مما قلص من قدرة روسيا على تسييل هذه الأرباح بشكل كامل وفي المقابل، واجهت الولايات المتحدة الامريكية معضلة مالية مزدوجة تكمن في كلفة الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية بالتوازي مع

استدامة الدعم العسكري لأوكرانيا ويمتد هذا الترابط إلى البُعد العسكري والتقني عبر نقل الخبرات وتطوير صناعات المسيرات بين محوري (روسيا-إيران) و(أوكرانيا-الخليج) وهو ما يفرض بدوره إعادة توزيع للموارد الاستراتيجية؛ اذ تسبب انشغال الولايات المتحدة الامريكية في جبهات متعددة في خلق ضغوط تمويلية ولوجستية هائلة على مخزوناتها العسكرية لا سيما في منظومات الدفاع الجوي غير أن تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا لا يرتبط ب تعدد الجبهات فحسب، بل يتأثر طردياً بعوامل داخلية أمريكية معقدة تشمل التوازنات السياسية داخل الكونغرس والاعتبارات المرتبطة بالموازنة الفيدرالية والتوجهات السياسية الداخلية للإدارة الأمريكية الجديدة مما جعل الملف الاقتصادي والعسكري لشرق أوروبا رهناً بتشابكات دولية ومحلية شديدة التعقيد [22].

الخاتمة

تعد الحرب في أوكرانيا المنعطف الاستراتيجي الأبرز في صياغة النظام الدولي المعاصر فهي تمثل حلقة وصل حيوية لروسيا الاتحادية مع العالم، والضامن الأساسي لفك عزلتها وتعزيز حضورها الدولي بفضل الاستئثار بمواقع استراتيجية على سواحل البحر الأسود. إن خروج أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي يعني عملياً عزل موسكو عن أوروبا وإجبارها على تقليص طابعها الأوروبي لصالح هويتها الآسيوية، كون أوكرانيا هي البوابة التاريخية للنفوذ الروسي وطريق إمداد الغاز الحيوي ومن هذا المنطلق لم يكن لروسيا أن تسمح بتحول أوكرانيا إلى جزء من المنظومة الأمنية والاقتصادية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية , لاسيما وأنها تمثل الحصن الاستراتيجي الأخير ومنطقة المصالح القومية المتميزة.

لقد أكدت هذه الحرب رغبة القيادة الروسية في تكريس دورها كلاعب دولي لا يمكن تجاوزه سيعيد تصحيح خلل التوازن العالمي لإنهاء التفرد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. وقد كشفت الحرب بوضوح محدودية التأثير السياسي والعسكري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية التقليدية مثل فرنس وألمانيا، وإيطاليا وبريطانيا التي عجزت عن منع التحركات الروسية أو فرض التصور الغربي للحل.

وعلى صعيد الشرق الأوسط، فقد ألقت هذه الحرب بظلالها على موازين القوى، وتحديداً في سياق الحرب الإيرانية الأمريكية الأخيرة؛ حيث استفادت روسيا من هذا الصراع في تشتيت الانتباه الاستراتيجي الأمريكي وتقويض قدرة الولايات المتحدة الامريكية على الاستفراد بملفات المنطقة لقد ساهم التوتر العسكري بين ايران و الولايات المتحدة الامريكية في خلق جبهة استنزاف موازية للمصالح الأمريكية، مما منح روسيا مساحة أكبر للمناورة في أوكرانيا وتعزيز تحالفاتها العسكرية مع إيران، الأمر الذي أدى بدوره إلى تغيير قواعد الاشتباك في الشرق الأوسط وإضعاف الهيمنة الغربية، لتصبح الحرب الأوكرانية بذلك محركاً أساسياً لنشوء نظام متعدد الأقطاب يتجاوز المعادلات التقليدية السابقة.

اولاً / الاستنتاجات :

1. صياغة مفهوم جديد للقوة الدولية: أثبتت التجربة أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل لم يعد ضمانة للسلام مما دفع الدول الكبرى وخاصة في أوروبا للتحول من استراتيجيات الرفاهية إلى استراتيجيات الاكتفاء الذاتي والتسلح الثقيل لحماية أمنها القومي , تؤكد المعطيات الاستراتيجية أن روسيا باتت في موقع لا يتيح لها التراجع في الجبهة الأوكرانية أو القبول بدمج أوكرانيا ضمن مظلة الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو ما يجعل وقف العمليات العسكرية الروسية مرهوناً بالحصول على ضمانات وتعهدات دولية واضحة تمنع أي توسع مستقبلي للحلف على حدودها المباشرة ورغم هذا الإصرار العملياتي فإن الواقع الميداني يشير إلى أن روسيا لم تتمكن من تحقيق كامل أهدافها العسكرية وفق المخططات الأولية؛ بل إن الحرب أحدثت ارتدادات عكسية تمثلت في إعادة تماسك حلف الناتو بصورة غير مسبوقة عززت من وحدته التنظيمية والسياسية وقد انعكس هذا التحول الجيوسياسي في اندفاع الدول الأوروبية نحو زيادة معدلات التسلح ورفع الإنفاق العسكري بشكل قياسي، إلى جانب تخلي دول ذات ثقل محايد تاريخياً مثل فنلندا والسويد عن حيادها والتقدم بطلب رسمي للانضمام إلى الحلف، مما يمثل تطوراً استراتيجياً يسير في اتجاه مغاير تماماً للمصالح والأهداف الأمنية الروسية في المنطقة.

2. انقسام النظام العالمي إلى كتل مصلحية: نحن نشهد ولادة نظام دولي يقوم على "التحالفات التقنية والطاقوية" بدلاً من الأيديولوجيا، حيث تكتلت دول خلف التكنولوجيا الغربية بينما تكتلت أخرى حول موارد الطاقة الروسية والقدرات الصناعية الصينية.

3. تحول الشرق الأوسط إلى مرجعية جغرافية واستراتيجية: استعادت المنطقة دورها كصمام أمان للاقتصاد العالمي، حيث أصبح التحكم في الممرات المائية والموقع الجغرافي الواصل بين القارات أداة ضغط سيادية تمكن دول المنطقة من التأثير في مسارات الصراعات الكبرى

4. انكشاف هشاشة السيادة الغذائية: أظهر الصراع أن تأمين لقمة العيش في الكثير من الدول مرتبط بقرارات سياسية في مناطق النزاع، مما حول الإنتاج الزراعي من نشاط اقتصادي إلى ضرورة أمنية قصوى لاستقرار الأنظمة والمجتمعات.

5. وحدة الساحات الجيوسياسية بين ايران وروسيا: أدى التوتر الإيراني الأمريكي إلى تعميق التحالف العسكري مع روسيا، مما جعل السلاح الإيراني حاضراً في قلب أوروبا وهذا الترابط جعل أي تصعيد في الشرق الأوسط وقوداً لاستمرار الحرب في أوكرانيا.

6. التمويل التلقائي للحرب عبر أسعار الطاقة: ساهم القلق من المواجهة بين الولايات المتحدة الامريكية ايران في إبقاء أسعار النفط مرتفعة، وهو ما وفر لروسيا تدفقات مالية ضخمة مكنتها من امتصاص صدمة العقوبات الغربية وتمويل عملياتها العسكرية لسنوات طويلة.

ثانياً / المقترحات :

1. تبني سياسة تعدد التحالفات الذكية: ينبغي على الدول تجنب الانحياز المطلق لقطب واحد واستعمال "الحياد النشط" لبناء شراكات متوازنة مع الشرق والغرب تضمن المصالح الوطنية وتمنع الانجرار لصراعات المحاور.
2. توطين التكنولوجيا الدفاعية والمسيرة: ضرورة التركيز على الصناعات العسكرية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والمسيرات، بعدما ثبت أنها قادرة على تغيير موازين القوى بتكلفة منخفضة مقارنة بالجيوش التقليدية.
3. تأمين سلاسل إمداد وطنية بديلة: البدء فوراً في بناء مخزونات استراتيجية من السلع الأساسية وتدشين ممرات تجارية وتفاهمات إقليمية تضمن تدفق الغذاء والدواء بعيداً عن مناطق الصدام الدولي.
4. التحول نحو استقلال الطاقة الهجين: الإسراع في دمج الطاقة المتجددة مع المصادر التقليدية لتقليل الارتهان لتقلبات السوق العالمية التي تتأثر فوراً بأي تصعيد عسكري في أوكرانيا أو مضيق هرمز.
5. تفعيل الدبلوماسية الوقائية الإقليمية: السعي الجاد لتبريد النزاعات في الشرق الأوسط عبر تفاهمات محلية (عربية-إيرانية-تركية) لأن استقرار المنطقة يقلل من فرص استغلال القوى الكبرى لصراعاتنا لخدمة أهدافها في جبهات أخرى.
6. بناء تكتلات اقتصادية مصغرة: تشجيع التعاون بين الدول المتقاربة جغرافياً لتبادل الموارد والسلع، لخلق شبكة أمان اقتصادية تحمي الشعوب في حال انهار النظام التجاري العالمي أو تعطلت المؤسسات الدولية.

ـ الهوامش:

(1) عصام عبد الشافي , "الحرب الروسية الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي" , (مركز الجزيرة للدراسات , 2022) , ص1.

(2) عصام عبد الشافي , مصدر سبق ذكره

(3) ساجد شرقي محمد ,"الصراع الروسي –الغربي في اوكرانيا عام2022 وانعكاساته على توازن القوى ",(جامعة الكوفة , مجلة مركز دراسات الكوفة , العدد67,ج1, 2022),ص104-105.

(4) علي جبار صبر الأوسي، "العلاقات الروسية الأوكرانية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي حتى عقد اتفاقية مينسك (1991-2014)"، (مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، المجلد (2)، العدد (105)، أيلول 2025)، ص 233-235.

(5) وسيم خليل قلعجية، "روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين"، ا(لدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2016م) ,ص183-184.

(6) المصدر نفسة ,ص185-186.

(7) احمد بن ضيف الله القرني, "الابعاد الاقتصادية والديمغرافية لاوكرانيا في المنظور الروسي" ,(المعهد الدولي لدراسات الايرانية,2025) , ص17

(8) أحمد بن ضيف الله القرني، "أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي" (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية , الرياض ، 2022)، ص15-20.

(9) اسامة فاروق مخيمر ," تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الاوروبي : دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الامن بعد الحرب الباردة" , (مجلة كلية السياسة والاقتصاد ,جامعة بني سويف , العدد 17, 2023) ,ص10.

([10]) باسم المغربي و رشا عطو ,"الحرب الروسية الاوكرانية وانعكاساتها على الشرق الاوسط", (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية , المجلد 15, العدد 3, 2024) , ص4403-4404.

([11]) ساجد شرقي محمد ,"الصراع الروسي –الغربي في اوكرانيا عام2022 وانعكاساته على توازن القوى ",(جامعة الكوفة , مجلة مركز دراسات الكوفة , العدد67,ج1, 2022) ,ص106.

([12]) احمد جلال محمود عبدة , "السياسية الامريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا وانعكانساتها على حلف الناتو" , (مجلة كلية السياسة والاقتصاد , العدد 16, 2022),ص426.

([13]) احمد جلال محمود عبدة , مصدر سبق ذكره ,ص425.

([14]) مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة , الافاق المحتملة للاقتصاد العالمي بعد انهاء الحرب الروسية الأوكرانية , تاريخ النشر 12/16/ 2025, على الرابط الاتي:https://futureuae.com /

([15]) مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة , التسوية المعقدة : فرص وتحديات نجاح خطة ترامب للسلام في اوكرانيا , تاريخ النشر 12/13/ 2025, على الرابط الاتي:https://futureuae.com /

([16]) المصدر نفسه .

([17]) مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة , الافاق المحتملة للاقتصاد العالمي بعد انهاء الحرب الروسية الأوكرانية, مصدر سبق ذكره .

([18]) نعمت بيان , الحرب الروسية – الأوكرانية وتداعياتها الإقتصادية أوروبا في قلب العاصفة وأمام نقطة تحوّل تاريخية والأمن الغذائي والإجتماعي لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خطر,اتحاد المصارف العربية , العدد498, , على الموقع الالكتروني :https://uabonline.org /الحرب-الروسية-الأوكرانية-وتداعياتها

([19]) مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة, مصدر سبق ذكره

([20])Kiel Institute for the World Economy (2026). Ukraine Support Tracker: A Database of Military, Financial and Humanitarian Aid to Ukraine. Kiel, Germany.

([21]) حسان عوده , "الحرب الروسية - الأوكرانية وتأثيرها في اقتصاد أوروبا والشرق الأوسط." (مجلة الدفاع اللبناني ، العدد 125 ,آذار 2024) على الرابط الاتي:

([22]) كاتيا ا دلر. 'كيف استفادت أوكرانيا من حرب إيران؟'. بي بي سي عربي، تاريخ النشر 2026/5/4 , على الرابط الاتي : https://www.bbc.com/arabic/

المصادر والمراجع

أولاً/ الكتب:

1. وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2016.

ثانياً/ البحوث والمجلات العلمية:

1. أحمد جلال محمود عبد، "السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 16 (أكتوبر 2022).
2. أحمد بن ضيف الله القرني، "أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي"، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (2022).
3. أحمد بن ضيف الله القرني، "الأبعاد الاقتصادية والديمغرافية لأوكرانيا في المنظور الروسي"، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،(2025) .
4. أسامة فاروق مخيمر، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 17 (2023)
5. باسم المغربي، ورشا عطو، "الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الشرق الأوسط"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 15، العدد 3 (2024)
6. ساجد شرقي محمد، "الصراع الروسي – الغربي في أوكرانيا عام 2022 وانعكاساته على توازن القوى"، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد 67، ج1 (2022).
7. ساجدة شرقي محمد، وفاطمة حسين فاضل، "الصراع الروسي – الغربي في أوكرانيا عام 2022 وانعكاساته على توازن القوى"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 67، ج1 (كانون الأول 2022).
8. علي جبار صبر الأوسي، "العلاقات الروسية الأوكرانية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي حتى عقد اتفاقية مينسك (1991-2014)"، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، المجلد 2، العدد 105 (أيلول 2025)
9. عصام عبد الشافي، "الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (2022).

ثالثاً/ مصادر الإنترنت والمواقع الإلكترونية:

1. حسان عوده، "الحرب الروسية - الأوكرانية وتأثيرها في اقتصاد أوروبا والشرق الأوسط"، مجلة الدفاع اللبناني، العدد 125 (آذار 2024)، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/
2. كاتيا أدلر، "كيف استفادت أوكرانيا من حرب إيران؟"، بي بي سي عربي، 4 مايو 2026، شوهد في 8 يوليو 2026، https://www.bbc.com/arabic/
3. محمد أبو سريع، "كيف أعاد الصراع الروسي الأوكراني تشكيل معادلة الحرب المتوقفة في الشرق الأوسط؟"، القاهرة الإخبارية، 8 أبريل 2026، شوهد في 8 يوليو 2026، https://alqaheranews.net/news
4. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "التسوية المعقدة: فرص وتحديات نجاح خطة ترامب للسلام في أوكرانيا"، 13 ديسمبر 2025، شوهد في 8 يوليو 2026، https://futureuae.com/
5. نعمت بيان، "الحرب الروسية – الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية: أوروبا في قلب العاصفة وأمام نقطة تحوّل تاريخية والأمن الغذائي والاجتماعي لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خطر"، اتحاد المصارف العربية، العدد 498، شوهد في 8 يوليو 2026، https://uabonline.org/

رابعاً/ المصادر الأجنبية :

1. Kiel Institute for the World Economy. Ukraine Support Tracker: A Database of Military, Financial and Humanitarian Aid to Ukraine. Kiel, Germany: Kiel Institute for the World Economy, 2026.

Sources and References

First/ Books:

1. Wasim Khalil Qalajiya, Eurasian Russia in the Era of President Vladimir Putin, 1st ed., Beirut: Arab Scientific Publishers, (2016).

Second/ Research & Scientific Journals:

1. Ahmed Jalal Mahmoud Abd, "US Policy Toward Russian Military Intervention in Ukraine and Its Repercussions on NATO," Journal of the Faculty of Politics and Economics, no. 16 (October 2022).
2. Ahmed bin Daifallah Al-Qarni, "The Economic and Demographic Dimensions of Ukraine from the Russian Perspective," Riyadh: International Institute for Iranian Studies, 2025.
3. Ahmed bin Daifallah Al-Qarni, "Ukraine in Russian Geopolitics," Riyadh: International Institute for Iranian Studies, (2022).
4. Ali Jabbar Sabr Al-Ausi, "Russian-Ukrainian Relations from the Collapse of the Soviet Union to the Minsk Agreement (1991-2014)," Diyala Journal for Human Research (Diyala University) 2, no. 105 (September 2025).
5. Bassem Al-Maghrabi, and Rasha Atto, "The Russian-Ukrainian War and Its Repercussions on the Middle East," Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies 15, no. 3 (2024).
6. Essam Abd Al-Shafi, "The Russian-Ukrainian War and the Future of the International System," Doha: Al Jazeera Centre for Studies, (2022).
7. Osama Farouk Mokhimer, "The Impact of the Russian-Ukrainian War on European Security: A Study of Changes in the Concept and Issues of Security After the Cold War," Journal of the Faculty of Politics and Economics (Beni Suef University), no. 17 (2023).
8. Sajid Sharqi Mohammed, "The Russian-Western Conflict in Ukraine in 2022 and Its Repercussions on the Balance of Power," Journal of the Kufa Studies Center (University of Kufa), no. 67, pt. 1 (2022).

9. Sajida Sharqi Mohammed, and Fatima Hussein Fadhil, "The Russian-Western Conflict in Ukraine in 2022 and Its Repercussions on the Balance of Power," Journal of the Kufa Studies Center, no. 67, pt. 1 (December 2022).

Third/ Electronic Research, Articles & Periodicals:

1. Future Center for Advanced Research and Studies, "The Complex Settlement: Opportunities and Challenges for the Success of Trump's Peace Plan in Ukraine," December 13, 2025, accessed July 8, 2026, https://futureuae.com/.

2. Hassan Oudeh, "The Russian-Ukrainian War and Its Impact on the Economy of Europe and the Middle East," Lebanese Defense Magazine, no. 125 (March 2024), https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/.

3. Katya Adler, "How Did Ukraine Benefit from Iran's War?," BBC Arabic, May 4, 2026, accessed July 8, 2026, https://www.bbc.com/arabic/.

4. Mohamed Abu Saree, "How Did the Russian-Ukrainian Conflict Reshape the Equation of Frozen War in the Middle East?," Al-Qahera News, April 8, 2026, accessed July 8, 2026, https://alqaheranews.net/news.

5.Neamat Bayan, "The Russian-Ukrainian War and Its Economic Repercussions: Europe in the Eye of the Storm and at a Historical Turning Point, and the Food and Social Security of Some MENA Countries is at Risk," Union of Arab Banks Magazine, no. 498, accessed July 8, 2026, https://uabonline.org/.

Fourth/ Foreign Sources:

1. Kiel Institute for the World Economy. Ukraine Support Tracker: A Database of Military, Financial and Humanitarian Aid to Ukraine. Kiel, Germany: Kiel Institute for the World Economy, 2026.